

تحديات الاقتصاد العربي في ظل تكتلات اقتصادية دولية

أ. هلالي أحمد¹

أ. عياد ليلي²

الملخص

إن مختلف التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم لها انعكاسات محلية وإقليمية واسعة النطاق بالنسبة لمعظم الدول العربية، مما جعل هذه الأخيرة تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية منها. ونظرا لأهمية هذه التحديات، كان لزاما على هذه الدول التفكير في السبل الناجعة لإقامة تكتلات على الصعيد الإقليمي العربي، مثال ذلك إقامة سوق عربية مشتركة، أو تكتل اقتصادي عربي واسع النطاق، الأمر الذي يقود إلى إنشاء مجتمع عربي موحد على جميع الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: تحديات التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التكتلات الاقتصادية الدولية، معوقات التكامل الاقتصادي العربي، طموحات السوق العربية المشتركة.

Abstract :

The economic changes that shaped the international arena had different local and regional impacts on the economies of several Arab countries. As a result, these countries face a package of challenges at national and international levels. This fact imposes the obligation on the Arabian economies to think about the appropriate channels to establish unions at the regional level such as: a Common Arabian Market or a big economic union that involves all the Arab countries.

Keywords:

Challenges of the Regional Economic Unions, International Economic Unions, Difficulties of the Arab Economic Unions, Ambitions of the Common Arab Countries

¹ أستاذ مساعد (أ)، جامعة أحمد دراية - أدرار halaliah@yahoo.fr

² أستاذة مساعدة (أ)، جامعة أحمد دراية - أدرار ayadlila@yahoo.fr

مقدمة

إن موضوع التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية يعتبر موضوع شاسع، سنحاول من خلال هذه المساحة العلمية التطرق إلى موضوع التحديات الاقتصادية للدول العربية في ظل وجود تكتلات اقتصادية دولية قوية.

إن معظم الدول العربية تواجه مجموعة من التحديات منها الداخلية والخارجية التي تلقي بظلالها على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لجسامة هذه التحديات كان لزاما على صانعي القرار صنع خريطة ترسم فيها الخطوط العريضة والملامح الأساسية للتوجهات المختلفة لاسيما تلك المتعلقة بالتنافسية العالمية، الجودة الشاملة، التحديات التكنولوجية...الخ

نطرح في هذا السياق كيفية مواجهة ومد البصر بوعي وإدراك، لتحقيق أكبر عائد ممكن والوصول إلى أفضل وضع في عالم يضع فيه كل من اختلف وعجز عن المواجهة، ونحن نقصد بهذا فكرة التحفيز والابتعاد عن التعجيز.

إن مختلف التحولات التي شهدتها البشرية ولا تزال تشهدها إلى غاية يومنا هذا لها انعكاسات محلية وإقليمية واسعة النطاق بالنسبة لمختلف الدول العربية، وتتمثل هذه التحولات الاقتصادية في ما يلي.¹

■ التحول نحو آليات السوق والإصلاح الاقتصادي،

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين،

الدار الجامعية، مصر، 2009/2008، ص 14

- التحول نحو تحرير التجارة العالمية من خلال إنشاء كل من الجات والمنظمة العالمية للتجارة،
- التحول نحو المشاركة الاقتصادية الدولية،
- التحول نحو الإنتاج من أجل التصدير،
- التحول نحو العولمة الاقتصادية بما في ذلك إنشاء التكاملات الاقتصادية الدولية،
- التحول نحو الحوكمة.

ومما لا شك فيه أن هذه التحولات أيقظت اهتمام البلدان العربية منذ تقريبا خمسين سنة ماضية بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، وترتب على اهتمامها هذا توجهات عديدة، أطروحات نظرية، اتفاقات وقرارات تنفيذية لعل أبرزها إنشاء مؤسسات ومنظمات إقليمية في شتى الميادين.

ولقد مر هذا الاهتمام بإرساء قواعد عمل اقتصادي عربي مشترك بفترات تنوعت فيها الآليات والصنع والمناهج بغية إرساء قواعد أساسية لمستقبل اقتصادي عربي واعد.

ولنا أن نتساءل الآن:

- ما هو واقع انجازات التكامل الاقتصادي العربي؟
 - ما هي أهم التحديات والمعوقات التي تواجهه؟
 - ما هي أبرز الدول العربية المساهمة في هذا التكامل؟
 - ما هو طموح هذا التكامل؟
 - إلى أين سيصل في مرحلته القادمة؟
- ستكون هذه التساؤلات بمثابة المحاور الأساسية لهذه المساحة العلمية.

1. واقع انجازات التكامل الاقتصادي العربي

لقد احتلت ظاهرة التكامل الاقتصادي مهما كانت الصورة التي يتخذها، حيزا واسعا في الحركة الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك لمجموعة من الأسباب والدوافع، جعلت معظم دول العالم تفكر في الانضمام إلى تجمعات إقليمية توحيدها أهداف سياسية واقتصادية بعدما أدركت ضرورة هذا التجمع وأهميته.

إن واقع تجارب التكامل الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة مثل دول أمريكا الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي، قائمة على إدارة فلسفتها على مبدأ اقتصاد السوق، وبعدها أرست هذه الدول قواعدا ومناهجها الأساسية في أطرها التكاملية، اتخذت الدول العربية منهاج التكامل الاقتصادي الغربي لخلق البعض من التكتلات الإقليمية والتي أتت وفق مراحل متعاقبة وارتكزت في مجملها على الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة. حيث قامت هذه التكتلات الاقتصادية العربية على نفس المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه مختلف التكتلات الدولية القوية وهو مبدأ الاقتصاد المتبادل.

نشير في هذا الصدد إلى أن الدول العربية تخضع لمبدأ الاقتصاد تقوده السياسة، بالرغم من أن العكس أصبح وأقوم، وبكفي الاستدلال في هذا المجال بضعف التبادل التجاري العربي البيني الذي بلغت نسبته نحو 7.5 % في المتوسط خلال (1982 / 1989) ونحو 10 % سنة 2008¹.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 446

وقد كان معدل نموها سالبا في بعض السنوات نتيجة تحكم عوامل سياسية في حركة التجارة العربية البينية وليس عوامل التنافس أو الميزة النسبية لكل دولة وهو ما يجب أن يكون، مع تركزها في عدد محدود من الشركاء التجاريين تلعب العلاقات السياسية الثنائية دورا مهما في تحديدهم. ولهذا اتفقت معظم التحليلات الاقتصادية على نتيجة واحدة مفادها أن التكامل العربي المشترك لم يكلل بالنجاح المطلوب.

وبالرغم من صدق هذا الواقع والتباين الواضح بين الطموحات الوحدوية المرجوة ما بين الدول العربية، لا يمكن أن نغفل إنجازات بعض الأعمال العربية المشتركة، وإن كانت محدودة إلا أن لها بصماتها وانعكاساتها الايجابية في توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية.

إن مساحة هذه الورقة العلمية لا تتسع لإجراء تحليل دقيق وشامل لانجازات ومظاهر الإخفاق في الأعمال العربية المشتركة كلها، ولهذا سنكتفي بإبراز أهم ما جاء في هذا المجال:

1.1/ مظاهر الإخفاق

وعن مظاهر الإخفاق، وبالإضافة إلى إحصائيات تدني الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية السالفة الذكر (عبد المطلب عبد الحميد: 2009)، تشير بعض البيانات الإحصائية إلى أن الصادرات لأي دولة عربية تتركز في أربعة أسواق عربية على الأكثر، بالإضافة إلى محدودية المواد والسلع المصدرة، واحتلال النفط ومشتقاته أعلى حصة وهي تقدر بـ 40 % من مجمل الصادرات.¹

¹ سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان الأردن، 2009، ص

- إن نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية الدولية لا تفوق 10% وعليه فنسبة 90% من هذه التجارة تتم مع دول غير عربية.¹ ولها في ذلك ارتباط وثيق أكثر مما هو عليه مع الدول العربية. كما يمكن أن نلاحظ من جهة أن واردات الدول العربية من الدول الغربية، خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية (المواد الغذائية، الآلات والمعدات، النسيج... الخ)، تمثل نسبة مهمة بالمقارنة مع حجم صادراتها، ويمكن أن نضيف معوقات أخرى كما يلي:²
- انخفاض مرونة عرض السلع العربية القابلة للتجارة وتركزها في إنتاج السلع الأساسية،
 - قلة الإنتاج العربي وتخلفه، قلة تنوعه وتشابه أنماطه وتقارب تكاليفه في البلدان المتعاقدة،
 - عدم رغبة البلدان المتكاملة في التنازل عن حماية صناعاتها واهتمامها الزائد بالرسوم الجمركية لإيرادات ميزانياتها،
 - تعقيد إجراءات الجمركة والترانزيت ما بين الدول العربية،
 - اختلاف النظم التجارية خاصة في ما يتعلق بقوانين الاستيراد والتصدير، إجراءات السياسة التجارية... الخ،
 - غياب الإرادة السياسية العربية.
- هذه العوامل وأخرى عملت على عدم دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي وتنميته.

¹ علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2010، ص 262

² سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، مرجع سبق ذكره، ص 516.

1-2/ أسباب الإخفاق

من أهم الأسباب التي أدت إلى الأسباب إخفاق العمل الاقتصادي العربي المتكامل نذكر ما يلي:¹

❖ عدم واقعية القرارات والاتفاقيات واختيار مناهج وصيغ لا تتوفر فيها الشروط الكافية للتنفيذ والنجاح (مثل ما حصل في لجنة المفاوضات التجارية المتعلقة بتسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي كان من المفروض بحسب جامعة الدول العربية أن تتكون من خبراء متخصصين في الدول الأعضاء، ولكنها تكونت من موظفين في السفارات العربية في مقر الجامعة، بحيث لم يكن لغالبيتهم الخبرة الكافية والصلاحيات من دولهم للاتفاق حول الموضوعات والإجراءات التي تبحثها اللجنة.

❖ تبني اللجنة أسلوب الإعفاء الكامل بدلا من التدريجي، الأمر الذي قلل من أهمية نتائج المفاوضات التي انحصرت في عشرين سلعة معظمها يتم تداولها بأقل قدر من القيود، ولم تكن هناك ثمة أهمية في تحريرها وبالتالي دفع مسيرة التجارة العربية.

❖ عدم رغبة الدول العربية في جعل العلاقات الاقتصادية فيما بينها محايدة وبعيدة عن الخلافات السياسية، مما أضعف فاعلية واستقرار العمل المشترك على العموم والمبادلات التجارية العربية على وجه الخصوص.

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 516

1-3/ مظاهر الإنجاز

إن شرح مظاهر إنجاز المبادلات الاقتصادية العربية ينحصر في بعض الأعمال المحدودة ولكنها مهمة و متميزة وهي كالتالي:

- نشاء مشاريع عربية مشتركة مما يساعد على تطوير أرضية صالحة لهذا الغرض،

- السوق الشرق أوسطية كنوع من أنواع التعاون الإقليمي العربي و الدولي وقد تمت بعد مفاوضات السلام ما بين العرب و إسرائيل سنة 1991، وضمت بالإضافة إلى إسرائيل دول المنطقة العربية الشرقية وكل من إيران، تركيا وأثيوبيا.¹

وقد أثبتت معظم الدراسات أن هذا الإنجاز كان بمثابة معادلة اتفاق اقتصادي مقابل الأراضي المحتلة الفلسطينية نظرا لفرض انضمام إسرائيل كعضو دائم ومستقر،

- قيام بعض المؤسسات العربية بإنشاء مجموعة الشركات العربية المشتركة التي تعمل على استثمار أموالها في ما بين الدول المشاركة في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل.²

- الشركة العربية للاستثمار،

- الشركة العربية للاستثمارات البترولية،

- الشركة العربية للتعدين،

- شركة أكديما،

¹ سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة، القاهرة، ج م ع، 2003، ص 106

² سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة : الواقع والآفاق، مجلة مركز دراسات الوحدة

العربية، العدد 17، لبنان، 1988، ص 91

- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية،
 - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
 - إنشاء الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية لمنح القروض الإنمائية وهي تعتبر نموذج مهم في التعاون الاقتصادي العربي وقد كان من خصائصه:¹
 - انخفاض سعر الفائدة على القروض الممنوحة،
 - طول فترتي السماح والسداد.
- وقد بلغ المجموع المتراكم للمساعدات الإنمائية الميسرة التي قدمتها البلدان العربية المانحة للعون نحو 105 مليار دولار حتى نهاية 1998 حسب تقرير جامعة الدول العربية، وقد ساهمت فيه دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 98%. كما بلغت مساهمة صناديق التنمية العربية 31 مليار دولار أمريكي بنسبة قدرت 62 %، بحيث غطت هذه الصناديق 25% من جملة تكاليف المشاريع في البلدان العربية المدعمة، حيث تركزت خصوصا في دعم البنى التحتية المادية والاجتماعية ورفع كفاءة الأجهزة التخطيطية و التنفيذ و إقامة المشاريع الإنمائية في شتى المجالات
- إنشاء مؤسسات مالية عربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وقد كانت مساهمات هذه المؤسسات المالية على النحو التالي:

¹ جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999

أ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي¹

تم إنشاء هذا الصندوق العربي في 30 يناير 1974، وقد كان لهذا الصندوق أهداف إنمائية أعطت الأولوية للبرامج والمشاريع التي تعزز اقتصاد البنى المؤسسية، فقد نشط في مجال الكهرباء² وتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاريع المنبثقة عنها، بين بلدان المشرق والمغرب العربي.

كما قام الصندوق بتمويل مشاريع الاتصالات العربية المشتركة، ومشاريع تطوير وربط شبكات الطرق العربية. كما شملت مساعدات الصندوق قطاع الصناعة والزراعة والماء والصحة والتعليم.

ب - صندوق النقد العربي

لقد كان مجموع القروض التي منحها الصندوق لحوالي اثنتي عشر دولة 150 قرضا قيمتها الإجمالية نحو 03 مليار دولار أمريكي.³ كما ساهم في إنشاء قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية. ولقد نشط الصندوق في مجال التجارة وعزز من القدرات التنافسية والإنتاجية للمنتجين والمصدرين العرب، وذلك من خلال تمويل هذه الجوانب وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات لعمليتي التصدير والاستيراد.

¹ سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، مرجع سبق ذكره، ص 520، عن الخطاب السنوي لرئيس مجلس الإدارة للصندوق بتاريخ 6 مايو 1998

² ميرفت بدوي، التعاون العربي في مجال الكهرباء، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 03 مايو 1998

³ سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، مرجع سبق ذكره، ص 522

ج - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

فقد بلغت قيمة المجموع التراكمي لعقود الضمان للاستثمار والصادرات حوالي 1.45 مليار دولار أمريكي وذلك منذ بداية نشاطها في سنة 1991 إلى غاية نهاية 1998.¹

وقد قامت هذه المؤسسة بتمويل 484 طلبا من الوكالات الوطنية لضمان الاستثمار بقيمة إجمالية بلغت 1,193 مليون دولار أمريكي، مع إبرام 167 اتفاقية خط ائتمان، بلغت قيمتها الإجمالية 1,005 مليون دولار أمريكي.

وهكذا يمكن القول بأن تجارب المساهمات في إطار التكامل الاقتصادي العربي، وبالرغم من أهميتها إلا أنها بقيت متواضعة بالمقارنة مع حاجات البلدان العربية لدفع عجلة تنميتها، وجعلها قوة اقتصادية كباقي القوى الاقتصادية المتكاملة في العالم.

2 - أبرز الدول العربية المساهمة في الأنشطة الموازية للتكامل

الاقتصادي العربي

نبدأ في هذا المحور إبراز أهم الأنشطة الموازية للتكامل الاقتصادي العربي، والتي كانت تهدف في مجملها إلى إقامة التكامل المنشود وهي وفق الآتي:

أ - الاتفاقيات الثنائية

لقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية ما بين البلدان العربية، وكانت سمتها الأساسية التأكيد على مبدأ إعفاء سلع أحد البلدين عند

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 522

استيرادها من البلد الآخر من الرسوم الجمركية، إعفاء كاملاً، إلا ما تعلق ببعض السلع المحدودة التي تنص عليها الاتفاقية.

تطورت مبادئ وأهداف هذه الاتفاقيات مع تطور الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية عبر الأزمان المختلفة، وكان أبرز تغير في محتواها تنويع المعاملات الجمركية وتدرجها ما بين الإعفاء الكامل والتخفيض بنسب متفاوتة، حسب نوع السلعة والبلدين طرفي الاتفاقية. وقد كانت معظم الاتفاقيات مختصة في التجارة وطرق الدفع.

إن أبرز ما تميز به هذا النوع من المعاملات الاقتصادية هو المرونة وإمكانية مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة طرف في الاتفاق.

وفي أعقاب تصحيح أسعار النفط سنة 1973، تزايدت الفوائض العربية النفطية، وأصبحت البلدان العربية تعتمد على هذا النوع من الاتفاق كوسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بسبب تشابه ظروفها.¹

أمثلة عن الاتفاقيات الثنائية

في سنوات السبعينيات عقدت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات ثنائية مع دول عربية منها:²

- اتفاق اقتصادي مع الجمهورية التونسية (1974)،
- اتفاق تجاري واقتصادي مع حكومة الصومال (1974)،
- اتفاق للتعاون الاقتصادي مع حكومة الكويت (1973)،
- اتفاق اقتصادي مع المملكة العربية السعودية (1978)،

¹ علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2010، ص 294.

² نفس المرجع أعلاه، ص 296

- اتفاق تجاري واقتصادي وفني مع الحكومة العراقية (1977).
 - كما عقدت دولة البحرين اتفاقيات ثنائية مع دول عربية منها:
 - اتفاق تجاري واقتصادي مع المملكة الأردنية (1975)،
 - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع الجمهورية التونسية (1975)،
 - اتفاق اقتصادي مع المملكة العربية السعودية (1975).
- وقد عقدت كل من قطر والكويت والعراق وليبيا وتونس ومصر والأردن اتفاقيات فيما بينها.
- ومما هو ملاحظ، أن طابع هذه الاتفاقيات ساعد الدول الأطراف في التعاقد من توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية وهو ما يساهم في التطلع إلى تكامل اقتصادي عربي في ما بينها.

ب - التكتلات الشبه الإقليمية العربية

خلال سنوات الثمانينات، تم عقد ثلاثة تكتلات عربية شبه إقليمية وهي:

ب1 مجلس التعاون الخليجي

- تم تأسيس هذا المجلس في 25 ماي 1981، كمنظمة إقليمية تظم كل من: المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وقد هدف هذا المجلس إلى:
- تحقيق التكامل والتنسيق بين الدول الأعضاء في جميع المجالات الاقتصادية،
 - توثيق الروابط وأوجه التعاون ما بين الدول في مختلف المجالات،

- وضع أنظمة متشابهة في شتى المجالات مثل: الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والمواصلات والجمركة، والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية، وحتى التشريعية والإدارية.

- الاهتمام بالمجال العلمي التكنولوجي التقني في مجال الصناعة والتعدين، والزراعة والثروة المائية و الحيوانية، وحتى انتشار مراكز بحوث علمية، وتشجيع التعاون في القطاع الخاص.

نلاحظ من خلال دراستنا لهذا المجلس، أن الدول الأعضاء تشترك في الكثير من القضايا الاقتصادية لاعتمادها على مورد النفط كمورد أساسي في الاقتصاد الداخلي، وانتهاجها لمبدأ اقتصاد السوق، وإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وهذا ما يساعد على السعي نحو التفكير في إنشاء تكامل اقتصادي عربي.

ب2 مجلس التعاون العربي

تم تأسيس مجلس التعاون العربي في 16 فبراير 1989، كمنظمة إقليمية تضم كل من الأردن والعراق ومصر واليمن، وكانت أهداف هذا المجلس كثيرة ومتنوعة من بينها:¹

- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء وفق ما توفر من ظروف وخبرات وإمكانيات.

- السعي إلى انجاز تكامل اقتصادي عربي وذلك بالتدرج وفق ما توفره الخطط التنموية لكل دولة في مجالات الاقتصاد والمالية والصناعة

¹ نفس المرجع السابق، ص 300

والزراعة والنقل والاتصالات والتعليم والتكنولوجيا والسياحة والصحة وتنظيم العمل والتنقل والإقامة.

- تشجيع الاستثمار ما بين الدول الأعضاء والتعاون الاقتصادي بين القطاعات المختلفة العامة منها والخاصة والتعاونية والمختلطة.

- محاولة قيام سوق عربية مشتركة بين الدول الأعضاء والطموح إلى سوق عربية شاملة ووحدة اقتصادية عربية.

ونلاحظ أن نشأة هذا المجلس تزامنت مع ظروف قيام تكتلات اقتصادية دولية، وعليه كانت المساعي العربية هي السير على نفس النمط وإقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة تلك التكتلات الدولية الكبرى.

وعلى إثر هذه المساعي تم الإعلان عن تجمع اقتصادي عربي جديد وهو: اتحاد المغرب العربي.

ب - اتحاد المغرب العربي

تم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 كمنظمة إقليمية تضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وقد هدف هذا الإتحاد إلى جملة أهداف نوجزها في ما يلي:¹

- إقامة مجتمع مغربي يعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة،
- السعي إلى تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء للوصول إلى تكامل عربي،

¹ نفس المرجع السابق، ص 300

- وضع خطط تنمية شاملة ومستديمة من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية واندماجها مع بعضها البعض،
 - محاولة إلغاء الحواجز الجمركية وإنشاء مجال اقتصادي يطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج للمغرب العربي،
 - توحيد الأسس والمناهج التربوية والتعليمية وتوحيد طرق البحث العلمي والإعلام والثقافة،
 - السعي نحو تنميط النظم المالية والاجتماعية، والعمل على حرية تنقل المواطنين، والإقامة ما بين الدول الأعضاء.
- يمكننا أن نستخلص أن هذه التجمعات الاقتصادية العربية كانت موحدة فيما بينها ولكن مشتتة بينها وبين التجمعات الموازية لها ولهذا نجد سؤالاً يتبادر لأذهاننا وهو:
- هل الأنشطة الموازية للتكامل الاقتصادي العربي السالفة الذكر ساهمت في إنشاء هذا التكامل أم وقفت حاجزا مانعا أمام دعم إنشاء تكامل اقتصادي عربي يجمع كل دولة عربية مهما كانت ظروفها على مختلف الأصعدة ؟

2. طموح التكامل الاقتصادي العربي

في حديثنا عن طموحات التكامل الاقتصادي العربي وعلى ضوء ما سبق ذكره من تحديات، معوقات وواقع إنجازات، سنحاول التطرق إلى التوجهات المستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي في القرن الحالي كما يلي:

أ - حتى يكتمل التكتل الاقتصادي العربي في شكل سوق عربية مشتركة يجب أن تكون المصلحة الاقتصادية تعلو على كل المصالح بما في ذلك المصلحة السياسية، أي كما قال الباحث " على السياسة أن تتبع وتخدم الاقتصاد".¹ أي أن التعاون الاقتصادي لا يعتمد بالضرورة فقط على تكامل الشركاء بل يجب تضافر كل الجهود لإنجاح الخطط الاقتصادية التنموية عبر البلدان العربية، وعليه فإن سعي الإدارة السياسية لخدمة مصالح الشعوب العربية شرط ضروري لنجاح تكوين تكتل اقتصادي عربي.

ب . إن إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما يعيشه من موجة واسعة في التكتلات الاقتصادية يحتم على الدول العربية التفكير في التكامل فيما بينها كضرورة ملحة لمواجهة أي صيغ شرق أوسطية أو غرب أوسطية، تسعى إلى طمس الهوية العربية، وفي قيام هذا التكتل إدراكا واعيا للآليات والمناهج التي تعمل بها الأنظمة الاقتصادية العالمية الجديدة. وهذا يعتبر فكر استراتيجي له منافع على المستوى المتوسط والطويل الأجل.

ج - إن اندماج اقتصاديات الدول العربية بأكملها في إطار تكامل اقتصادي يمنح لهذه الدول من القوة ما لا يمنحه الاندماج بشكل فردي أي دولة مع دولة أخرى، خاصة في ظروف دولية تسعى إلى توحيد القوى وتضافر الجهود على مختلف الأصعدة، وفي وضع لا مجال فيه للانعزال عن العولمة مع كل تحدياتها وآثارها الإيجابية والسلبية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 446

د - في هذا السياق، يسبح بنا التفكير في كيفية دعم هذه الدول العربية لتكاملها، بدءاً بتحسين شروط الحصول على التكنولوجيات الحديثة المسايرة لتطورها السريع في مجال الصناعة، والاستفادة من إستراتيجية تقسيم العمل الدولي، للحصول على نسب أعلى من حصص الإنتاج الصناعي الدولي، وبالتالي تزداد صادرات الدول العربية وتهيئ المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر، مع العمل على تخفيف عبء المديونية الخارجية للدول العربية المدينة.

هـ - حتى تكون اقتصادات الدول العربية جاذبة للاستثمارات في ما بينها يجب عليها أن تعمل على تحسين مناخ الاستثمار داخل المنطقة العربية، ولقد أشارت بعض الإحصائيات¹ إلى أن جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع المرخص لها بلغت سنة 2007 حوالي 9 مليار دولار أمريكي مقابل 5 مليار دولار أمريكي سنة 2006، وما تشير إليه هذه الأرقام هو مستوى متواضع من الاستثمارات الاقتصادية بالمقارنة مع تلك المتدفقة خارج المنطقة العربية، حيث أشارت نفس المصادر السابقة إلى أن الرقم التراكمي البالغ 1200 مليار دولار أمريكي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، دول أوروبا وبعض من دول العالم. وبهذا التحليل، نصل إلى إدراك قاعدة أساسية وهي بمثابة قوة دافعة إلى التكامل الاقتصادي العربي تقتضي إصلاح السياسات الاقتصادية العربية خاصة في ما يخص قوانين وتشريعات الاستثمار.

¹ نفس المرجع السابق، ص 449

أ - محاولة إعادة توطيد الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية والتنافسية من خلال تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية.¹ هذه الفكرة تساهم في إعادة هيكلة الاقتصادات العربية من اقتصادات التنافس إلى اقتصاديات التكامل مع الإبقاء على الميزة التنافسية مع باقي دول العالم.² وهذا من شأنه أن يحدث إستراتيجية التخصص ومبدأ تقسيم العمل على أساس الميزة النسبية والتنافسية لكل دولة عربية، و بهذا تفعل الدول العربية مسألة التكامل الاقتصادي الموحد.

و خلاصة لما سبق سرده، يتضح لنا أن المراهنة على إمكانية نجاح تكامل اقتصادي عربي شامل، يستند إلى جملة من المعطيات الهامة والمصيرية، أولها توفير مناخ ملائم لتحقيق الطموحات السالفة الذكر، وذلك بدءا بتوفير الإرادة السياسية لدى الدول العربية واستبعاد النزعة الوطنية الداخلية الضيقة، وتسهيل عمليات انسياب السلع والخدمات ما بين الدول العربية مع مختلف الإجراءات المرافقة لذلك ما بين الدول العربية.

2 . التكامل الاقتصادي العربي: إلى أين؟

على ضوء ما سبق من تحليل ودراسة للمحاور السابقة، علينا الآن أن نتساءل:

¹ فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون: خيارات القرن الحادي والعشرين،

دار قباء، القاهرة، 2005، ص 237

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 18

- إلى أين وصلت طموحات الدول العربية في إنشاء سوق عربية مشتركة موحدة؟

- هل تعتبر الإنجازات المشتركة والحراك الاقتصادي ما بينها خلال السنوات السابقة كافية لميلاد تكامل اقتصادي عربي؟

يمكننا أن نجيب عن السؤالين بصفة شاملة وعميقة ونقول:

إن مستقبل الاقتصاد العربي في ظل النظام العالمي الجديد وما يحتويه من تكتلات إقليمية وتكاملات دولية يتوقف على بعض المعطيات التي نراها لازمة وضرورية لاستكمال حاجة اقتصادية موضوعية وهي:

- العمل على توفير إرادة سياسية قوية ما بين البلدان العربية وصنع مناخ سياسي ملائم يسعى بالدرجة الأولى إلى الارتقاء بالمصلحة الإقليمية على حساب المصلحة الوطنية.

- إجراء مجموعة من التغييرات في معالم النظام الاقتصادي العربي الحالي بما يتماشى والظروف الاقتصادية العربية والدولية ومنها:

- اختيار الصيغة المناسبة للنظام الجديد طبقاً لظروف كل دولة عربية سواء تعلق الأمر بالظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الصحية، في مجالات التعليم، الثقافة، الاتصالات، المواصلات... الخ، مما يسهل على هذا النظام العمل بما يخدم مصالح كل دولة و المصلحة العامة على حد سواء.

- العمل على تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في ما بين الدول العربية، بحيث تقوم هذه الإستراتيجية على تخصيص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي لها بها ميزة نسبية وتسعى على تطويرها

لتكسب ميزة تنافسية مستدامة، وبالتالي تصبح اقتصادات هذه الدول تكاملية، وعلى درجة تنافسية عالية على المستوى الدولي، مما يساهم في خلق ميزة التخصص وتقسيم العمل.

- دعم وتشجيع القطاع الخاص ودفع عجلته بقوة حتى يتسنى للمؤسسات الخاصة صغيرة أم متوسطة من التنافس، وأن تشق مسارها بمنهجية فعالة تمكنها من التعامل مع الأوساط الاقتصادية العربية البينية والدولية.

- بناء قاعدة تكنولوجية عربية تواكب الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية، بغية إحداث تطوير مستمر في قاعدة البحوث العلمية والمعرفية في شتى المجالات التي تسمح لها بحسن التواصل والاتصال، والاستغناء عن استيراد كفاءات تسييرية متخصصة بمبالغ ضخمة، ضف إلى ذلك بناء قاعدة معلوماتية ذات تغذية رجعية، تسهر على متابعة برامج العمل وتنفيذها، والمتابعة المستمرة لتصحيح الفجوات.

- إنشاء آلية تمويلية عربية مشتركة لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية البينية ودعم مسارها الإنتاجي بما يحقق أعلى كفاءة في الإنتاج وفعالية في الأداء، بالإضافة إلى دعم قدرة الصندوقين العربيين للنقد والإئتمان على التعامل في الأسواق المالية بمرونة وفعالية عالية.

- خلق إستراتيجية فعالة لتسهيل التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومختلف التكاملات الاقتصادية الدولية.

الخاتمة

يتضح لنا من كل ما سبق عرضه من حقائق وبيانات حول أبعاد إقامة وحدة اقتصادية عربية، وعلى الرغم من كل المعوقات التي حالت

دون إنشاء تكامل اقتصادي عربي مشترك، والتي أثقلت مرونة حركته على مستوى أعماله وإنجازاته، فإننا نرى أنه مازال يعتبر مطلباً حتمياً لإعادة تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية بما يتلاءم ومستلزمات الألفية الثالثة.

إن المراهنة على إقامة وحدة اقتصادية عربية تستند إلى جملة من المعطيات منها ما هو قابل للتحقيق بتضافر الجهود العربية، ومنها ما هو أكاديمي واستراتيجي، قد لا تكفي الآمال والطموحات لتحقيقها. إن توفر الإرادة السياسية لدى مختلف الأقطار العربية، واستبعاد النزعة القطرية الضيقة، والتفكير في المصلحة البينية على حساب المصلحة الوطنية، من خلال الالتزام بتنفيذ القرارات التكاملية، وعدم تطبيق القيود الجمركية بغية تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات ما بين الدول العربية، من أهم الدوافع المساعدة على تفعيل النشاط الاقتصادي العربي المشترك.

وفي ذات الوقت، لا بد من خلق توليفة أخرى من المعطيات الهامة واللازمة لتحقيق هذه الوحدة، والتي من بينها، تعزيز القدرات الإنمائية لكل دولة عربية، وتجنب تكرار تجارب سابقة غير مجدية. بالإضافة إلى استكمال إجراءات الإصلاح الاقتصادي لتصحيح الاختلالات الهيكلية، وتهيئة بيئة استثمارية مشجعة، خاصة وأن البعض من الدول العربية تعيش حالياً في موجة من الاضطرابات السياسية، التي وضعت كيائها الاقتصادي في محنة ومأزق، وهذا ما يجعل الاتفاق على إقامة وحدة اقتصادية عربية بعيد المنال، نظراً للتناقض الحاصل بين ما يمكن الاتفاق عليه وما سيتحقق فعلاً.

قائمة المراجع

- 1_ عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، مصر، 2009/2008.
- 2_ سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان الأردن، 2009.
- 3_ علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2010.
- 4_ سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة، القاهرة ج م ع، 2003.
- 5_ سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة : الواقع والآفاق، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17، لبنان، 1988.
- 6_ جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999.
- 7_ ميرفت بدوي، التعاون العربي في مجال الكهرباء، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 03 مايو 1998.
- 8_ علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر 2010.
- 9_ فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون: خيارات القرن الحادي والعشرين، دار قباء، القاهرة، 2005.